خلال مايو الماضي.. مسجلاً ارتفاعاً بقيمة 398,6 مليون دينار مقارنة بأبريل

قفزة في الإنفاق الاستهلاكي بعد الحرب ليبلغ 4,76 مليارات دينار

علي إبراهيم

تعكس حركة الإنفاق الاستهلاكي في الكويت خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2026 طبيعة تفاعل المواطنين والمقيمين مع التطورات الجيوسياسية الإقليمية، حيث أظهرت البيانات قدرة الإنفاق على الحفاظ على مستويات متماسكة رغم حالة عدم اليقين المرتبطة بالأحداث المتسارعة، بما يعكس مرونة السلوك الاستهلاكي وسرعة التكيف مع المتغيرات.

فعلى الرغم من اندلاع الحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية نهاية فبراير، واصلت مستويات الإنفاق مسارا متماسكا خلال الأشهر التالية، إذ سجل الإنفاق ارتفاعا في مارس الماضي، قبل أن يشهد تراجعا مؤقتا خلال أبريل نتيجة إعادة ترتيب الأولويات وترقب تطورات المشهد الإقليمي، ليعاود الارتفاع بقوة في مايو مسجلا أعلى مستوى خلال الفترة محل القياس.

ووفقا لبيانات بنك الكويت المركزي، فإن حجم الإنفاق الاستهلاكي بنهاية فبراير الماضي كان عند مستوى 4,48 مليارات دينار، ليرتفع في مارس بنحو 141,8 مليون دينار، ليصل إلى 4,6 مليارات دينار، بينما انخفض في أبريل بنحو 253,5 مليون دينار ليصل إلى 4,37 مليارات دينار، ليعاود الارتفاع مجددا في شهر مايو بزيادة 398,6 مليون دينار ليصل إلى 4,76 مليارات دينار.

ويؤكد هذا الأداء أن المستهلك الكويتي يمتلك قدرة عالية على التكيف مع الأزمات والمتغيرات الخارجية، مدعوما بمتانة الأوضاع الاقتصادية، والقوة الشرائية، واستقرار البيئة المالية، وهو ما انعكس في سرعة عودة النشاط الاستهلاكي إلى مستويات مرتفعة، ويبرز استمرار جاذبية السوق المحلي وقدرته على الحفاظ على الزخم الاقتصادي حتى في ظل ظروف إقليمية استثنائية.

وتشير هذه التحركات إلى أن التأثيرات الجيوسياسية على سلوك المستهلك جاءت في إطار مؤقت ومحدود، بينما ظل الاتجاه العام يعكس الثقة في الاقتصاد المحلي واستمرار قدرة الأفراد والقطاعات التجارية على مواصلة النشاط، بما يدعم النظرة الإيجابية لمسار الاستهلاك ودوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

إلى ذلك، بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة من يناير حتى نهاية مايو 2026 نحو 23,17 مليار دينار.

وبلغ إجمالي الإنفاق عبر أجهزة نقاط البيع 7,85 مليارات دينار، فيما بلغ إجمالي الإنفاق عبر أجهزة السحب الآلي 3,69 مليارات دينار، بينما بلغ إجمالي الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية 7,1 مليارات دينار، فيما بلغ حجم الإنفاق والتحويلات عبر خدمة الدفع الآني ومض 4,5 مليارات دينار.

التسهيلات الائتمانية

ارتفع صافي قيمة القروض الجديدة الممنوحة في الكويت خلال أول 5 أشهر 2026 بنحو 1,16 مليار دينار، ليصل إلى 64,9 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، مقارنة مع 63,74 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وبلغ حجم التمويلات الاستهلاكية بنهاية مايو الماضي نحو 2,03 مليار دينار، مقارنة مع 2,07 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي بتراجع قيمته 42,3 مليون دينار، وتشكل التسهيلات (التمويل) الاستهلاكية قروضا شخصية متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها 5 سنوات، تقدم للعميل بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية.

ولجهة التسهيلات الإسكانية التي تشكل قروضا شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها خمسة عشر سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، فقد شهدت خلال أول 5 أشهر من العام الحالي ارتفاعا بنسبة 1,7٪ بما قيمته 295,3 مليون دينار لتصل إلى 17,57 مليار دينار بنهاية مايو، مقارنة مع 17,27 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وارتفع صافي التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الصناعي بنسبة 7,19٪ بما قيمته 203,4 مليون دينار لتصل إلى 3,03 مليارات دينار بنهاية مايو 2026 مقارنة مع 2,82 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وشهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية ارتفاعا بقيمة 106,2 ملايين دينار خلال أول 5 أشهر من العام الحالي إذ بلغت قيمتها بنهاية مايو 4,9 مليارات دينار، بارتفاع 2,2٪ مقارنة مع 4,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وزادت القروض الموجهة لقطاع العقار 3,3٪ بما قيمته 362,6 مليون دينار ليصل إلى 11,26 مليار دينار، مقارنة مع 10,9 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وارتفعت التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى قطاع النفط والغاز بنسبة 9,78٪ خلال أول 5 أشهر من 2026 بما قيمته 270,3 مليون دينار ليصل إلى 3,03 مليارات دينار مقارنة مع 2,76 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وأظهرت بيانات ودائع المقيمين وغير المقيمين بحسب نوعها أن إجمالي الودائع ارتفع خلال أول 5 أشهر من العام الحالي بنسبة 4,6٪ بما قيمته 2,73 مليار دينار لتصل إلى 61,89 مليار دينار مقارنة مع 59,15 مليار دينار في ديسمبر 2025.

وزادت ودائع القطاع الخاص 1,37٪ بما قيمته 619,8 مليون دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية مايو 2026 لتصل إلى 45,78 مليار دينار مقارنة مع 45,16 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي بنسبة 1,26٪ بما قيمته 495,3 مليون دينار لتصل إلى 39,54 مليار دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة مع 39,05 مليار دينار بنهاية ديسمبر.

وزادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 2٪ بما قيمته 124,5 مليون دينار خلال أول 5 أشهر من العام الحالي لتصل إلى 6,24 مليارات دينار، مقارنة مع 6,11 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وقفزت ودائع الحكومة بنسبة 35٪ بما قيمته 1,46 مليار دينار لتصل إلى 5,64 مليارات دينار خلال أول 5 أشهر من 2026، مقارنة مع 4,18 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وارتفعت ودائع المؤسسات العامة بنسبة 6,64٪ بما قيمته 651,5 مليون دينار خلال الفترة من يناير لتبلغ بنهاية مايو 2026 نحو 10,46 مليارات دينار مقارنة مع 9,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

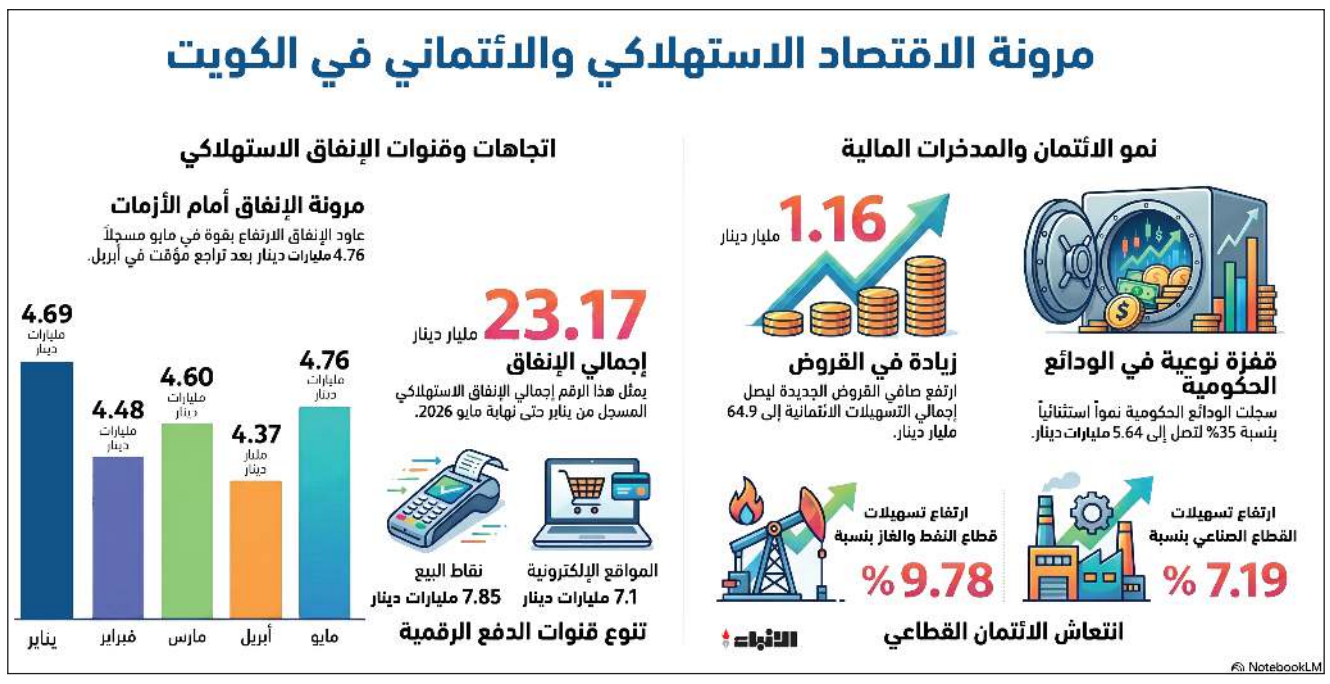

مؤشرات السلامة المالية تؤكد قوة ومتانة القطاع المصرفي

أحمد مغربي

تؤكد مؤشرات السلامة المالية الأساسية لدى البنوك الكويتي، إذ يتمتع بمستويات مريحة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، فضلا عن جودة مرتفعة لمحفظته الائتمانية.

جاء ذلك في إصدار خاص حول مفهوم وأهمية مؤشرات السلامة المالية، أن النتائج تعكس فعالية مؤشرات السلامة المالية على مستويين رئيسيين، يتمثل المستوى الأول في البعد الاستباقي والاحترازي، حيث أسهمت السياسات الرقابية السابقة في تعزيز متانة القطاع المصرفي، الأمر الذي ساعد على الحفاظ على استقرار كفاية رأس المال والحد من تدهور مستويات السيولة رغم الصدمة الاقتصادية، اما المستوى الثاني فيتعلق بالبعد التحليلي التقييمي لهذه المؤشرات، اذ تعد مؤشرات حساسة قادرة على عكس حجم التأثير الفعلي في الأداء المصرفي، مثل نسبة القروض غير المنتظمة والعائد على حقوق الملكية، بما يمكن الجهات الرقابية من رصد التغيرات في وقت مبكر.

وقال إنه يكشف متابعته الحثيثة لمختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية إلى جانب الرصد الآني لكافة التطورات الجيوسياسية وتقييم آثارها المحتملة على الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أداء الاقتصاد المحلي، ويواصل تحليل وتقييم البيانات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية والعالمية وتوظيف مختلف أدوات السياسة النقدية بما يضمن تكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وأشار إلى أنه في إطار سياسته التي ينتهجها بشأن تعزيز الشفافية وتوسيع وتحديث البيانات الإحصائية والمالية للجهاز المصرفي والمالي، بما يوفر مؤشرات مالية اكثر شمولية للمهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية والمالية في الكويت وتحسين أسس اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات والمعلومات، وفي إطار ما يوليه من أهمية لموضوع الاستقرار المالي، وهو من المواضيع التي برزت أهميتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية الاخيرة، قام منذ ابريل 2015 بتوسيع محتويات النشرة الإحصائية الفصلية بإضافة جداول احصائية تتضمن اهم مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية، وبصفة خاصة مؤشرات قياس كل من جودة الأصول والكفاية الرأسمالية والسيولة والربحية، وكفاءة أداء العمليات التشغيلية لهذه البنوك. وشدد على ان أهمية هذه المؤشرات لا تقتصر على رصد الأزمات العالمية الكبرى فحسب، بل تمتد لتشمل متابعة التطورات الدورية في أداء القطاع المصرفي، اذ قد يشير التحسن المستدام في بعض المؤشرات إلى نمو صحي ومستقر، في حين قد تعكس الاتجاهات التنازلية او التقلبات المستمرة في مؤشرات اخرى بوادر ضغوط او مخاطر محتملة قد تؤثر على استقرار القطاع المصرفي في المستقبل.

وزاد «لا تقتصر مؤشرات السلامة المالية على خدمة القطاع المصرفي والجهات الرقابية فحسب، بل تمتد أهميتها لتشمل مختلف اطراف المجتمع، لما توفره من مؤشرات تعكس متانة النظام المالي وقدرته على مواجهة التحديات والمخاطر، فهي تسهم في دعم اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة للأفراد والمستثمرين ورواد الأعمال، كما تساعد في تعزيز فهم التطورات الاقتصادية والمالية، وبناء اطر رقابية وتحوطية اكثر كفاءة لدعم الاستقرار المالي والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام».

ونوه بأن مؤشرات السلامة المالية تعد من الادوات الأساسية للجهات الاشرافية والرقابية كونها تسهم في توفير مؤشرات انذار مبكر للمخاطر، ودعم اعمال الرقابة الجزئية والكلية، كما تساعد في صياغة السياسات واتخاذ القرارات التنظيمية، وتعزز من كفاءة وشفافية الاشراف على القطاع المالي، وقد اصبح الاعتماد على هذه المؤشرات ممارسة معيارية ضمن الاطر الرقابية المعتمدة عالميا، وهو ما يتجلى في تضمينها ضمن التقييمات الوطنية والدولية الخاصة باستقرار القطاع المالي ويولي بنك الكويت المركزي اهتماما كبيرا بسلامة وأداء القطاع المصرفي مع الحرص على الالتزام بالتعليمات والمعايير الصادرة عن الجهات الدولية المعتمدة، بما يحقق أهداف الاستقرار المالي والنقدي للدولة.

مشاركة عزاء
الأنباء
تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
عائلتي
البرجس والطويرش الكرام
لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى
طيبة أحمد حمد الطويرش
أرملة/ برجس محمد البرجس
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

الغرفة اطلقت استطلاع «نبض القطاع الخاص الكويتي» أجرته في الربع الثاني من 2026

«التجارة»: التوقعات الاقتصادية المقبلة تبدو أقل سلبية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة الكويت استطلاع «نبض القطاع الخاص الكويتي» كأداة دورية لرصد أوضاع شركات القطاع الخاص وتوقعاتها. ويأتي هذا الاستطلاع الذي أجري خلال فترة الربع الثاني من عام 2026 ضمن إطار دور الغرفة في دعم بيئة أعمال، من خلال توفير قراءة مباشرة من أصحاب الأعمال وما يتوقعونه في المرحلة المقبلة. وأظهر الاستطلاع تراجع نشاط القطاع الخاص بوضوح خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مع انتقال الضغوط الإقليمية إلى حركة التجارة والشحن وتكاليف التشغيل وثقة الأعمال، ومن بين الشركات التي شملها الاستبيان، أفادت 86٪ بتراجع اوضاعها مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر، مقابل 11٪ افادت بتحسنها و3٪ لم تسجل تغيرا يذكر.

ورغم هذا التراجع الواسع، تبدو النظرة إلى الأشهر الستة المقبلة أقل حدة، إذ تتوقع 44٪ من الشركات تحسن الاوضاع بينما تتوقع 48٪ استمرار التراجع، وتتوقع 8٪ بقاء الأوضاع دون تغيير، وتشير هذه النتائج إلى ان الشركات لا ترى بعد عودة واضحة إلى النمو، لكنها تتوقع انتقال المرحلة المقبلة من تراجع حاد إلى استقرار حذر.

أبرز مصادر الضغط

وأشار الاستطلاع إلى ان أثر الاضطرابات تركز في تراجع المبيعات وارتفاع تكاليف التشغيل، فقد افادت 83٪ من الشركات بضعف الطلب على منتجاتها وخدماتها، فيما اشارت 80٪ إلى ارتفاع التكاليف.

وكان التأثير اقل على العمالة والتمويل، فقد ابلغت 58٪ من الشركات عن تراجع الأوضاع المرتبطة بالعمالة، بينما واجهت 51٪ ظروفا اقل ملاءمة للحصول على التمويل. وجاء ضعف المبيعات مع تباطؤ الطلب وتراجع الثقة، بينما ارتفعت التكاليف بسبب زيادة أسعار المدخلات المستوردة والشحن والمصروفات التشغيلية. وكانت الشركات الصغيرة الأكثر تأثرا، إذ امتدت الصعوبات لديها إلى المبيعات والتكاليف والعمالة والتمويل، بينما تركزت لدى الشركات المتوسطة والكبيرة في المبيعات والتكاليف. وقد يعكس ذلك محدودية قدرة الشركات الصغيرة على تحمل ارتفاع المصروفات أو تراجع الإيرادات أو نقص السيولة.

ارتفاع أكبر في التكاليف

وكشف استطلاع الغرفة أن الشركات الأكثر اعتمادا على المدخلات المستوردة واجهت ارتفاعا أكبر في التكاليف مقارنة بالشركات الأقل اعتمادا عليها. أما نتائج المبيعات والتوظيف والحصول على التمويل، فكانت متقاربة بين الشركات رغم نسبة اعتمادها على الواردات.

وفي تعليقاتها على المسح، عزت الشركات ارتفاع التكاليف إلى زيادة اسعار الشحن، وتأخر الإجراءات الجمركية، وصعوبات نقل الواردات، وتعطل سلاسل الامداد.

حذر في قرارات الإنفاق

وبين الاستطلاع أن التطورات الإقليمية الأخيرة دفعت معظم الشركات إلى التحفظ في قرارات الإنفاق والاستثمار. فقد أفاد نحو أربعة من كل خمسة مشاركين بأن شركاتهم اتخذت إجراء واحدا على الأقل، شمل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، أو تأجيل الاستثمارات، أو الحد من أثر أي ارتفاع إضافي في التكاليف أو تراجع في الطلب. وذكر الاستطلاع أن الشركات أعطت الأولوية للإجراءات التي تساعدها على تسيير أعمالها اليومية، وفي مقدمتها تسريع الشحن والخدمات اللوجستية، واختصار مدة إنجاز المعاملات الحكومية، وتطوير الأنظمة الرقمية. وفي تعليقاتها على المسح، كررت الشركات الاشارة إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وتأخر الإجراءات الجمركية والموافقات الحكومية، واضطراب حركة الشحن، اما في مجال التمويل، فتركزت المطالب على توفير سيولة مؤقتة لمواجهة الضغوط قصيرة الأجل، وليس على زيادة فرص الحصول على الائتمان بوجه عام. وأبدت الشركات الأكثر اعتمادا على الاستيراد حاجة اكبر إلى مختلف اشكال الدعم، نظرا لتعرضها بدرجة اكبر لارتفاع التكاليف وتعطل سلاسل الامداد. كشف استطلاع الغرفة ان الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تتوقع ان يظل نشاطها دون مستواه المعتاد خلال الاشهر الستة المقبلة، وتوقعت الشركات الكبيرة تحسنا اكبر نسبيا في مستوى نشاطها، بينما كانت الشركات المتوسطة الاكثر حذرا في توقعاتها.

وتركز الشركات خلال هذه الفترة على الحفاظ على مستوى أعمالها الحالي أكثر من التوسع، مع استمرار عدم وضوح حجم الطلب، ومستوى التكاليف، وانتظام حركة الشحن، ومواعيد التسليم. وفي ظل هذه الظروف، يرجح أن تستفيد الشركات بدرجة أكبر من تسريع الموافقات الحكومية، وتحسين انتظام الخدمات اللوجستية، وتبسيط الإجراءات وتوضيحها.